



التاريخ: 2025-5-15

المحترمين ،،،،

السادة / بورصة الاوراق المالية

المحترمين ،،،،

عنايه / إدارة الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،

الموضوع / الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة

بالإشارة الى الموضوع اعلاه _ نتشرف بأن نرفق لسيادتكم:-

1. القوائم المالية للشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة عن الفترة المالية المنتهية في 31 / 03 / 2025 وتقرير مراقب الحسابات والايضاحات المتممة للقوائم المالية عن تلك الفترة .
 2. محضر مجلس ادارة الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة المنعقد يوم الاربعاء الموافق 2025/5/14.
 3. خطه اعاده تشغيل المصنع موضحا بها اجراءات التشغيل وممارسه النشاط الفعلى وكذلك الاجراءات الفعليه لتوفير التمويل اللازم لممارسه النشاط محدد بها التوقيتات الزمنية .
- وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

رئيس مجلس الاداره
امير عبد الرحيم محمود تمام
امير عبد الرحيم محمود تمام



Misr Kuwait Investment & Trading Co.



الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة

Ahmed Orabe Co Operation - Road 5 Tel. & Fax: 24698467 - 24698235

جمعية أحمد عرابي خط ٥ - تليفاكس : ٢٤٦٩٨٤٦٧ - ٢٤٦٩٨٢٣٥

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية الدورية

في ٣١ مارس ٢٠٢٥

وتقرير مراقب الحسابات عليها

تقرير فحص محدود

للقوائم المالية الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

إلى السادة / مجلس إدارة الشركة المصرية الكويتية

للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية) المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ ، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .
والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج :

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية للشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية) عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المنظمة وذات الصلة .

مراقب الحسابات

عماد محمد حسن الجندي

س.م.م. ٦٩٣٤

هيئة الرقابة المالية ٣٥٤

الجهاز المركزي للمحاسبات ١١٦٤

البنك المركزي المصري ٣١٩

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين

تحريراً في : ١٤ / ٥ / ٢٠٢٥

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي

في ٣١ مارس ٢٠٢٥

البيان	٣١ مارس ٢٠٢٥ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصري	الايضاح
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة - بالصافي	٤٠ ٦١٤ ٧٢٨	٧ ٨٨٢ ٥٢٠	(٣)
أصول حق انتفاع - بالصافي	٥ ٢٦٣ ٠٦٨	٥ ٦٩٣ ٦٧٢	(٤)
إجمالي الأصول غير المتداولة	٤٥ ٨٧٧ ٧٩٦	١٣ ٥٧٦ ١٩٢	
الأصول المتداولة			
المخزون	٢٨٢ ٤٥٩	٢٧٧ ٨٧٥	(٥)
العملاء و اوراق القبض	.	.	(٦)
المدينون و الأرصدة المدينة الاخرى	١ ٤٥١ ٠٦٣	١ ٤٨٨ ٧٢٥	(٧)
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	.	١ ٥٠٠	(٨)
إجمالي الأصول المتداولة	١ ٧٣٣ ٥٢٢	١ ٧٦٨ ١٠٠	
إجمالي الأصول	٤٧ ٦١١ ٣١٨	١٥ ٣٤٤ ٢٩٢	
حقوق الملكية و الإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدّر و المدفوع بالكامل	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٩)
الاحتياطي القانوني	١٩ ٠٠٣	١٩ ٠٠٣	
أرباح (خسائر) مرحلة	(٢١ ٢٤٣ ٥٢٦)	(١٨ ٤٨٧ ٤١٩)	
فائض اعادة التقييم	٢٥ ٤٨٣ ٩٧٢	.	
أرباح الفترة	١ ٦٩٣ ٨٣٧	(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	
إجمالي حقوق الملكية	٢٥ ٩٥٣ ٢٨٦	(١٠٧٤٨٥٢)	
الإلتزامات غير المتداولة			
جاري الشركاء	١ ٥١٨ ٨٠٤	١ ٥٠٦ ٦٨٢	
التزامات عقد حق الانتفاع	٤ ٩٢٠ ٠٥٥	٥ ١٧٤ ٦١٤	
قروض طويلة الاجل	٣٠٧ ٠٧١	٤٠٢ ٨٤٤	
التزامات ضريبية مؤجله	٥ ٣٧٣ ٠٨١	.	(١٨)
مخصصات	٢ ٦٣٣ ٥٤٥	٢ ٦٣٣ ٥٤٥	
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة	١٤ ٧٥٢ ٥٥٦	٩ ٧١٧ ٦٨٥	
الإلتزامات المتداولة			
بنوك سحب على المكشوف	٥٢ ٨٥٢	.	(١٠)
الموردون واوراق الدفع	٤ ٩٤٢ ٢٩٠	٤ ٧٧٧ ٧٠٢	(١١)
مصلحة الضرائب	٦٥٩ ١٠١	٦٥٩ ١٠١	(١٢)
قروض قصيرة الاجل	٥٢٤ ٩٥٢	٥٤٤ ٦٤١	
الدائنون و الارصدة الدائنة الاخرى	٧٢٦ ٢٨١	٧٢٠ ٠١٤	(١٣)
إجمالي الإلتزامات المتداولة	٦ ٩٠٥ ٤٧٦	٦ ٧٠١ ٤٥٨	
إجمالي الإلتزامات	٢١ ٦٥٨ ٠٣٢	١٦ ٤١٩ ١٤٣	
إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات	٤٧ ٦١١ ٣١٨	١٥ ٣٤٤ ٢٩٢	

الشركة
للإستثمار والتجارة
رئيس مجلس الإدارة
أ/ أمير عبد الرحيم محمود تمام
Misr Kuwait Investment & Trading Co.
(S.A.E)

المدير المالي
أ/ نجلاء أحمد كامل

الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها
تقرير مراقب الحسابات مرفق

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل

فى ٣١ مارس ٢٠٢٥

البيان	الايضاح	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
الإيرادات	(١٤)	٢ ٥٠٦ ٥٨٨	٤ ٨٤٣ ٦٢٩
تكلفة الحصول على الإيراد	(١٥)	(٢ ٢٧١ ٨٨٢)	(٥ ٤٠١ ٠١٢)
مجل الربح / (الخسارة)		٢٣٤ ٧٠٦	(٥٥٧ ٣٨٣)
يضاف :			
ارباح راس مالية			.
يخصم :			
مصروفات إدارية وعمومية	(١٦)	(١١٧ ٨٨٢)	(٤٠٢ ٥٩٢)
خسائر إئتمانية متوقعة		(٣٧ ٦٦٣)	.
إهلاكات أصول ثابتة	(٤)	(١٥٠ ٣٣٧)	(١٣٨ ٠٧٩)
استهلاك حق الإنتفاع والإيجار	(٤)	(١٧٤ ٨٨٩)	(٤٤ ٨٧٧)
المساهمة التكافلية		(٦ ٢٦٧)	(١٢ ١٠٩)
مخصصات اخري			.
صافي نتائج أنشطة التشغيل		(٤٨٧ ٠٣٧)	(١ ١٥٥ ٠٤٠)
مصروفات تمويلية (فوائد بنكية)	(١٧)	(٤٧ ٨٣٩)	(٧٠ ١١٠)
مصروفات تمويلية (عقد ايجار)		(٣١ ٤٨٥)	.
صافي تكلفة التمويل		(٧٩ ٣٢٤)	(٧٠ ١١٠)
صافي الربح (خسائر) قبل الضريبة		(٣٣١ ٦٥٥)	(١ ٢٢٥ ١٥٠)
ضريبة الدخل الحالية		.	.
إيراد (مصروف) الضريبة المؤجلة	(١٨)	٢ ٠٢٥ ٤٩١	.
صافي الربح / (الخسارة) بعد الضرائب		١ ٦٩٣ ٨٣٧	(١ ٢٢٥ ١٥٠)
نصيب السهم فى ربح / (خسارة) (جنيه مصرى / سهم)	(١٩)	٠,٠٨٤٧	(٠,٠٦١٣)

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة
رئيس مجلس الإدارة
أ/ عبد الرحيم محجور تمام
أ/ أمير عبد الرحيم تمام
Investment & Trading Co.
(S.A.E)

المدير المالي
أ/ نبلاء أحمد كامل

الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها
تقرير مراقب الحسابات مرفق

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الآخر

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
(١ ٢٢٥ ١٥٠)	١ ٦٩٣ ٨٣٧	أرباح / (خسائر) العام
.	.	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الاجنبية
.	.	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
.	.	تغطيه التدفق النقدي
.	.	الأرباح (الخسائر) الاكثواريه من نظم المزايا المحدده للمعاشات
.	.	نصيب المنشأه من الدخل الشامل الآخر من الشركات الشقيقه
.	٣٢ ٨٨٢ ٥٤٤	فانض اعاده التقييم
.	(٧ ٣٩٨ ٥٧٢)	ضريبه الدخل المتعلقه عناصر الدخل الشامل الآخر
.	٢٥ ٤٨٣ ٩٧٢	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفتره بعد خصم الضريبه
(١ ٢٢٥ ١٥٠)	٢٧ ١٧٧ ٨٠٨	إجمالي الدخل الشامل عن العام



المدير المالي
أ/ نجله أحمد كامل

الايضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(١٢٢٠١٥٠)	(٣٣١٦٥٥)	صافي الربح / (الخسارة) قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الربح / (الخسارة) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٨٢٩٥٦	٣٦٤٧٦٠	إهلاكات واستهلاكات (اصول + حق انتفاع)
٧٠١١٠	٧٩٣٢٤	عوائد مدينة
(٩٧٢٠٨٤)	١١٢٤٢٩	ربح / (خسارة) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
٩٧٧٨٠	(٤٥٨٤)	التغير في المخزون
(٦٦٨٢٦)	٠	التغير في العملاء و أوراق القبض
(١١٢٠٠)	٣٧٦٦٣	التغير في المدينون و الأرصدة المدينة الأخرى
٤٧٢٢٨	١٦٤٥٨٨	التغير في الموردين و أوراق الدفع
(١٣١٤٠٥)	٠	التغير في حساب مصلحة الضرائب
٤١٢١٨١	٦٢٦٦	التغير في الأرصدة الدائنة الأخرى
٠	٠	مخصصات أخرى
(٧٠١١٠)	(٧٩٣٢٤)	فوائد مدفوعة
٢٧٧٦٤٨	١٢٤٦٠٩	صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار</u>
٠	٠	(مقبوضات) لشراء أصول ثابتة
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
٥٤١٤٥	٥٢٨٥٢	التغير في البنوك الدائنة
٧٧٣٣٥٧	١٢١١٩	جاري الشريك
٠	(٢٥٤٥٥٩)	التزامات عقد ايجار
(٩٣١٩٢)	(١٩٦٨٩)	(مدفوعات) متحصلات من إقتراض طويل الأجل - دائنوا شراء أصول
٧٣٤٣١٠	(٣٠٥٠٥٠)	مقبوضات (مدفوعات) قروض بنكية
٣٩٨٧٤	(٦٨٠١٢)	صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
٢٨١٣٨	٦٨٠١٢	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام
٦٨٠١٢	(٠)	النقدية وما في حكمها في بداية العام
		النقدية وما في حكمها في نهاية العام



المدير المالي
أ / نبلاء أحمد كامل

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

الشركة المصرية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

والله اعلم

عن البقرة المالية الاستثمارية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

اسماء

البيان						
الإجمالي	فائض	صافي (خسارة)	احتياطي	رأس المال		
حقوق الملكية	إعادة التقييم	العام / الفترة	مرحلة (خسائر)	فائضي	المصدر والمدفوع	
١ ٥٣١ ٥٨٤	•	١٩٢ ٥٣٨	(١٨ ٦٧٩ ٩٥٧)	١٩٠٠٣	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
•	•	(١٩٢ ٥٣٨)	١٩٢ ٥٣٨	•	•	المحول إلي (الخسائر) المرحلة
(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	•	(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	•	•	•	صافي أرباح (خسارة) السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(١٠٧٤ ٨٥٢)	•	(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	(١٨ ٤٨٧ ٤١٩)	١٩٠٠٣	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(١٠٧٤ ٨٥٢)	•	(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	(١٨ ٤٨٧ ٤١٩)	١٩٠٠٣	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
•	•	٢ ٦٠٦ ٤٣٦	(٢ ٦٠٦ ٤٣٦)	•	•	المحول إلي (الخسائر) المرحلة
٢٥ ٣٣٤ ٣٠١	٢٥ ٤٨٣ ٩٧٢	•	(١ ٤٩ ٦٧١)	•	•	تسويات / فائض اعادة التقييم
١ ٦٩٣ ٨٣٧	•	١ ٦٩٣ ٨٣٧	•	•	•	صافي أرباح (خسائر) الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
٢٥ ٩٥٣ ٢٨٦	٢٥ ٤٨٣ ٩٧٢	١ ٦٩٣ ٨٣٧	(٢١ ٢٤٣ ٥٢٦)	١٩٠٠٣	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥

رئيس مجلس الإدارة

Phosphorylation

١ / ا



الشركة المصرية للتجارة والاستثمار (م.م.)

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

١-	نبذة عن الشركة
١/١	اسم الشركة : الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة
٢/١	الكيان القانوني :
-	تأسست الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية) وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ وتم التصديق على توقيعات مؤسس الشركة بمكتب توثيق الشركات بمحضر رقم ٤٩٠/ب لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٩.
-	وتم قيد الشركة بالسجل التجاري بمكتب القاهرة رقم قيد ٣٦٢ بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣٠ وتم نشر عقد الشركة ونظامها الاساسى بالنشرة رقم (٧٣٦) شهر مايو ١٩٩٨ .
-	صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (٣٧) بتاريخ ٧/١١ لسنة ٢٠١١ بشأن الترخيص بتمتع نشاط تجهيز وتغليف وتوزيع كافة انواع اللحوم الطازجة للشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (ش.م.م) خاضعة لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بالمزايا والضمانات والحوافز والإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧.
٣/١	غرض الشركة :
	تصنيع وتجهيز وتعبئة وتغليف اللحوم والدواجن الطازجة والمجمدة ، وإقامة وتشغيل مصنع لإنتاج مصنعات الدواجن ومصنعات اللحوم والأسماك ، وتصنيع العجائن والمخبوزات ، وتربية وتسمين جميع انواع الماشية المنتجة للحوم الحمراء ، وتربية وإنتاج الدواجن والأسماك ، والتجارة العامة والتوزيع " فى كل ما هو مسموح به قانونا " ، والتوريدات العمومية والاستيراد والتصدير وتجهيز وإدارة واستئجار المحلات التجارية والهايبر ماركت بغرض تشغيلها سوپر ماركت مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الانشطة.
٤/١	المركز الرئيسي
	المركز الرئيسى لإدارة الشركة ومجالها القانونى العنوان التالى : جمعية احمد عرابى طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى خط (٥) شمال قطعه (٧٠٦) - القاهرة .
	فروع الشركة و منافذ التوزيع :
-	١٢٢ شارع احمد فخرى - بلوك ٣ أ - تقاطع شارع الحارونى - المنطقة السادسة .
-	محل رقم (١٠٢ - ١٠٣) بالسوق التجارى بمدينة الرحاب - القاهرة .
٥/١	مدة الشركة
	تبلغ مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ اكتسابها الشخصية الاعتبارية في ١٩٩٨/٣/٣٠ إلى ٢٠٢٣/٣/٢٩ ، وكل أطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الجمعية العامة غير العادية للشركة ويصدر بها قرار من الجهة الادارية طبقا للسجل التجارى رقم (٣٦٢) استثمار القاهرة ، وتم اطالة مدة الشركة بموجب محضر الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢٣/٣/٢٢ وتم التأشير في السجل التجارى في ٢٠٢٣/٢/٢٨ لمدة ٢٥ سنة أخرى تبدأ في ٢٠٢٣/٣/٢٩ وتنتهي في ٢٠٤٨/٣/٢٨ .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٦/١	رقم التسجيل الضريبي : ٢٠٠/١٥١/١٤٢																								
٧/١	رقم السجل التجاري : رقم (٣٦٢) استثمار القاهرة																								
٨/١	السنة المالية : تبدأ السنة المالية في الأول من يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من العام الميلادي التالي .																								
٩/١	العملة : الجنينة المصري — وقد قربت أرقام القوائم المالية لأقرب جنيه واحد .																								
١٠/١	رأس المال المصدر والمدفوع : بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط عشرون مليوناً جنينياً مصري لا غير)																								
١١/١	رأس المال المخصص به : بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط مائة مليوناً جنينياً مصري لا غير)																								
١٢/١	هيكل رأس المال: يتكون رأس مال الشركة من ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ أسهم أسمية القيمة الاسمية (واحد جنيه) لكل سهم وقد تم الاكتتاب في رأس مال الشركة المصدر في جميع الأسهم ويتكون هيكل الملكية— كالآتي :																								
	<table><tr><th>م</th><th>الاسم</th><th>نسبة الملكية</th><th>قيمة المساهمة</th></tr><tr><td>١</td><td>عمرو عبد الرحيم محمود تمام</td><td>٪٣٢,٦٢٥</td><td>٦٥٢٤٩٩٥</td></tr><tr><td>٢</td><td>أمير عبد الرحيم محمود تمام</td><td>٪٣٣,١٢٥</td><td>٦٦٢٤٩٩٤</td></tr><tr><td>٣</td><td>أميرة سيد عبد المنعم الصنافيري</td><td>٪١٩,٩٧٠</td><td>٣٩٩٤٠٤٨</td></tr><tr><td>٤</td><td>آخرون</td><td>٪١٤,٢٨</td><td>٢٨٥٥٩٦٣</td></tr><tr><td>الإجمالي</td><td>٪١٠٠</td><td>٢٠٠٠٠٠٠٠</td><td>٢٠٠٠٠٠٠٠</td></tr></table>	م	الاسم	نسبة الملكية	قيمة المساهمة	١	عمرو عبد الرحيم محمود تمام	٪٣٢,٦٢٥	٦٥٢٤٩٩٥	٢	أمير عبد الرحيم محمود تمام	٪٣٣,١٢٥	٦٦٢٤٩٩٤	٣	أميرة سيد عبد المنعم الصنافيري	٪١٩,٩٧٠	٣٩٩٤٠٤٨	٤	آخرون	٪١٤,٢٨	٢٨٥٥٩٦٣	الإجمالي	٪١٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
م	الاسم	نسبة الملكية	قيمة المساهمة																						
١	عمرو عبد الرحيم محمود تمام	٪٣٢,٦٢٥	٦٥٢٤٩٩٥																						
٢	أمير عبد الرحيم محمود تمام	٪٣٣,١٢٥	٦٦٢٤٩٩٤																						
٣	أميرة سيد عبد المنعم الصنافيري	٪١٩,٩٧٠	٣٩٩٤٠٤٨																						
٤	آخرون	٪١٤,٢٨	٢٨٥٥٩٦٣																						
الإجمالي	٪١٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠																						
١٣/١	رئيس مجلس الإدارة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي الأستاذ / أمير عبد الرحيم تمام .																								
١٤/١	اعتماد القوائم المالية: تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٤ في ٢٠٢٥/٥/١٤ طبقاً لقرار مجلس الادارة المنعقد في ذلك التاريخ.																								
١٥/١	قيد الشركة ببورصة النيل: تم قيد الشركة بالبورصة اعتباراً من تاريخ يوليو ٢٠١٠.																								

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٢- أسس إعداد القوائم المالية :

١/٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين :

٢/٢ أسس القياس :

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة .
يتم الإثبات بالدفاتر وفقاً لبدأ التكلفة التاريخية وبافتراض الاستمرارية عدا الأصول والالتزامات المالية تثبت بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة .

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري الذي يمثل عملة التعامل للمعاملات والأنشطة الرئيسية والجوهرية بالشركة وقد قربت أرقام القوائم المالية لأقرب جنيه واحد .

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية وتعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى معقولة في ظروف تطبيقها وتمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية بالأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى هذا ويتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية كما يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما .

وأهم البنود والإيضاحات والتي يستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :

* إثبات الضريبة المؤجلة

* الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة

* المخصصات والالتزامات المحتملة

* الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

* الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

* الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية علي أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية ، يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الالتزامات .

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ

في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة

الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها .

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية علي أساس أفضل تقديرات للإدارة ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المستقلة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية للشركة:

تتلخص أهم السياسات المحاسبية والتي تطبقها الشركة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية والتي تتوافق تماماً مع السياسات المحاسبية بأحدث قوائم مالية سنوية في الآتي :

١/٣ المعاملات بالعملة الأجنبية:

- تمسك الشركة حساباتها بالجنية المصري وتثبت المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولى بها بعملة التعامل (الجنيه المصري) وذلك على أساس ترجمة قيمة العملة الأجنبية التي تتم بها المعاملة باستخدام سعر الصرف اللحظي السائد بين عملة التعامل والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة وفي نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال كما يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة عند الاعتراف .
- تعترف المنشأة بفروق العملة الناتجة عن تسوية بنود ذات طبيعة نقدية أو عن ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت في ترجمتها عند الاعتراف الأولى بها في نفس الفترة أو في قوائم مالية سابقة وذلك ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق.
- صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام (١٥٦٨ ، ٤٧٠٦) لسنة ٢٠٢٢ بإضافة الملحقين رقمي (ب) و (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وكذلك القرار رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٠٢٣ وفي ضوء القرارات المذكورة لا يوجد تأثير على القوائم المالية لتلك الفترات حيث لا توجد أي تعاملات بالعملات الأجنبية .

٢/٣ إثبات الأصول الثابتة:

١/٢/٣ الاعتراف والقياس:

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك والخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة في حالة حدوثه وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل، أما فيما يتعلق بالأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً فتتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز تلك الأصول لتصل للحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي أنشأت من أجله وكذا تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد فيه الأصول (إن وجدت) ويتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد أو التصرف في الأصول الثابتة بقائمة الدخل.

٢/٢/٣ النفقات اللاحقة للاقتناء:

- يتم اعتبار تكلفة استبدال مكون رئيسي لأحد الأصول الثابتة على إنها أصول ثابتة منفصلة بمسلسل سجل منفصل حيث أن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل الأساسي ويتم استبعاد الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر المحاسبية، كما يتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية كمصروف بقائمة الدخل.
- قطع الغيار الإستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة) .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣/٢/٣) الإهلاك:

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت ووفقاً لمعدلات تتماشى مع العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل عدا الأراضي ويبدأ الإهلاك للأصل عندما يكون صالحاً للاستخدام في الغرض المعد من أجله .
وفيما يلي بيان بمعدلات الإهلاك المعمول بها لكل نوع من الأصول الثابتة لغرض حساب الإهلاك :

البيان	النسبة	العمر الإنتاجي
مباني وعقارات	٢٪	٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠٪	١٠ سنوات
وسائل نقل وانتقال	١٠٪	١٠ سنوات
أعمال كهرباء وشبكات وخلافه	١٠٪	١٠ سنوات
أثاث ومعدات مكتبية	٦٪	١٧ سنة
أجهزة كهربائية وثلاجات	٢٠٪	٥ سنوات

٤/٢/٣) الأرباح والخسائر الرأسمالية:

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أي أصل ثابت والناشئة من الفرق بين صافي القيمة الاستردادية وصافي القيمة الدفترية للأصل بعد خصم قيمته كخردة ضمن بند (أرباح / خسائر) رأسمالية بقائمة الدخل.

٣/٢) مشروعات تحت التنفيذ:

يتم إثبات المبالغ التي يتم أنفاقها على إنشاء أو شراء أصول ثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوماً منها الانخفاض في القيمة (في حالة حدوثه) وعندما يصبح الأصل الثابت صالحاً للاستخدام يتم إضافته للأصول الثابتة ويبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام أو عندما يكون في مكانه وحالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة ويتوقف إهلاكه في التاريخ الذي يصنف فيه كأصل محتفظ به للبيع أو تاريخ إلغاء الاعتراف به أيهما أسبق.

٤/٣) الاقتراض والسياسة المتبعة في معالجة تكاليف الاقتراض:

- يتم الاعتراف مبدئياً بقيمة القروض التي يتم استلامها وتبويب المبالغ التي يستحق سدادها خلال عام ضمن الالتزامات المتداولة كما يتم تبويب المبالغ التي يستحق سدادها بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ المركز المالي ضمن الالتزامات طويلة الأجل.
- تمثل تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل جزءاً من تكلفة هذا الأصل لذا يتم رسمتها كجزء من تكلفتها أما تكاليف الاقتراض الأخرى فيعترف بها كمصروفات في الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة .

٥/٣) قياس المخزون (تقييمه):

١/٥/٣) يتم تقييم مخزون الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أوصافي القيمة البيعية (على أساس سعر البيع المتوقع في ظل الظروف العادية مخصوماً منها التكاليف التقديرية وأي تكاليف أخرى لازمة لإتمام عملية البيع) أيهما أقل على حين يتم تسعير المنصرف من مخزون الإنتاج التام بالقيمة الدفترية ويتم تحميل قائمة الدخل بالخسائر الناجمة عن انخفاض صافي القيمة البيعية عن القيمة الدفترية.

٢/٥/٣) يتم تقييم مخزون الإنتاج غير التام بالتكلفة الصناعية (حتى آخر مرحلة إنتاجية تم الوصول إليها) أوصافي القيمة البيعية أيهما أقل

٣/٥/٣) يتم تقييم المخزون من الخامات والمواد والمهمات وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف بالتكلفة حيث أن هذه المواد والمهمات محتفظ بها بغرض الاستخدام في عملية الإنتاج ومن المتوقع بيع المنتجات التامة والتي تدخل فيها هذه المواد بسعر لا يقل عن التكلفة بينما يتم تحديد تكلفة المنصرف من هذا المخزون على أساس المتوسط المرجح .

٤/٥/٣) يتم تقييم مخزون المخلفات بالتكلفة أوصافي القيمة البيعية أيهما أقل .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(٥/٥/٣) تكلفة المخزون:

تتضمن تكلفة المخزون تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل وجميع التكاليف الأخرى التي يتم تحميلها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة .

(٦/٥/٣) جرد المخزون:

يتم جرد مخزون الإنتاج التام وغير التام نهاية العام المالي كما تتبع الشركة نظام الجرد المستمر لباقي المخازن طوال العام .

٦/٣ العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة الأخرى:

يتم إثبات أرصدة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة العادلة في تاريخ حدوثها ويتم الاعتراف بالقيم التي سوف يتم تحصيلها مقابل البضاعة والخدمات التي تم تسليمها أو تأديتها وتظهر بقائمة المركز المالي مخصوماً منها أية مبالغ نتيجة الانخفاض في قيمتها والتي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الشركة والتي يتم تقديرها طبقاً للسياسة الائتمانية للشركة كخسائر ائتمانية متوقعة في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

٧/٣ النقدية وما في حكمها :

يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع تحت الطلب.

٨/٣ قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النقدية والودائع لأجل لمدة لا تزيد عن ثلاث شهور .

٩/٣ الأدوات المالية:

الاعتراف والقياس الأولي :

يتم الاعتراف بالعملاء عند نشأتها، كما يتم الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف بالقيمة العادلة .

(١/٩/٣) القياس الأولي:

الأصول المالية:

يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها — لاحقاً — أما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر — اعتماداً على كل من :

أ- تبويب أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشروط التالية :

— إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.

— إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد .

— لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية أو تتغير خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي، وبالتالي سيتم إعادة تصنيف الأصول المالية في اليوم الأول من فترة التقرير التالية بعد هذا التغيير.

ب- تبويب أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية :

— إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.

— لم تصنف ضمن الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

- ج- عند الاعتراف الأولي لأدوات حقوق الملكية وغير المحتفظ بها لغرض التداول قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الآخر وبحيث يتم الاختيار لكل استثمار على حده (خيار لا رجعة فيه) ولقد تم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ضمن الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- د - أن جميع الأصول المالية التي لا تبوب بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية ، وعند الاعتراف الأولي يكون للشركة إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر أو الدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

(٢/٩/٣) الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة باعتباره يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة .

(٣/٩/٣) الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر:

أ- الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

تقاس الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أو أسهم في الأرباح والخسائر .

ب - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الأرباح والخسائر، كما يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح والخسائر.

ج - الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر، ويتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح والخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار ويتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح والخسائر.

د- أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الأرباح والخسائر، ويتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر، وعند الاستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل الشامل إلى الأرباح والخسائر.

(٤/٩/٣) الالتزامات المالية: التصنيف والقياس اللاحق أو المكاسب والخسائر:

- يتم تخصيص الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة أو إذا كانت مشتقة مالية أو تم تخصيصه على هذا النحو.
- عند الاعتراف الأولي يتم قياس الالتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك إيه مصاريف فائدة يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة.
- يتم قياس الالتزامات المالية لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح والخسائر ويتم حساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

١٠/٣ الاستبعاد من الدفاتر:

(١/١٠/٣) الأصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملته يتم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة .

- وعندما تحتفظ الشركة بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالات لا يتم استبعاد الأصول المحولة

(٢/١٠/٣) الالتزامات المالية:

- تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالتخلص منه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد وتقوم الشركة أيضا باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد يستند للشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

- عند استبعاد الالتزام المالي يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة النقدية المسددة والمقابل المدفوع (بما في ذلك إلى أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات متكبدة) في الأرباح والخسائر.

١١/٣ الانخفاض في قيمة الأصول Impairment (الاضمحلال) :

(١/١١/٣) الأصول المالية غير المشتقة:

أ - الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد:

• تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة لما يلي :

• الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

• الاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- الأصول الناشئة عن العقد :

- وتقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي باستثناء ما يلي والتي تقاس بمخصصات الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر وذلك فيما يخص :

- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن يكون لها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ والأدوات الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان، (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولى.

وغالباً ما يتم قياس مخصصات خسائر الأصول المتداولة الأخرى والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمرها.

- عند تحديد ما إذا كان مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع وتضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر وسيشمل ذلك كل المعلومات والتحليلات للكمية والنوعية بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

- تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد مضي على تاريخ استحقاقه لفترة أكثر من ٩٠ يوم

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

ب - تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون اللجوء لقيام الشركة بإجراءات مثل تسهيل خطاب الضمان أن وجد.
- الأصل المالي قد مضى عليه فترة أكثر من ٩٠ يوم.
- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لدرجة الاستثمار.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية التي تنتج عن أحداث الإخفاق التي تكون ممكنة خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير أو فترة أقصر لو كان العمر المتوقع للأداة اقل من ١٢ شهر.
- الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

ج - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان حيث يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها ويتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل).

د - الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً:

في تاريخ كل تقرير تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية ويعتبر الأصل المالي اضمحل ائتمانياً عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

هـ - تشمل الأدلة التي تشير إلى اضمحلال الأصول المالية الائتمانية بما يلي :

- صعوبة مالية كبيرة للمقرض أو المصدر.
- انتهاك العقد مثل الإخفاق أو تأخر السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوم.
- إعادة الهيكلة الخاصة بقرض أو سلفه بواسطة الشركة بالشروط التي تراعيها الشركة بطريقة أو بأخرى.
- من المحتمل أن يدخل المقرض في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالي أخرى.
- إخفاق سوق نشط للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

١٢/٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي:

- يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي مبلغ القيمة الدفترية للأصول.
- وفيما يخص الأوراق المالية في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ويتم تحميل مخصص الخسارة على الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف به في قائمة الدخل.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

- ١٣/٣ **إعدام الدين:**
- يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركات توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه .
 - وبالنسبة للعملاء المفردين لدى الشركة سياسة إعدام إجمالي القيمة الدفترية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول الماثلة.
 - وبالنسبة لعملاء الشركة تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار شطب وبناء على إذا ما كان توقع معقول للاسترداد ولا تتوقع الشركة استرداد كبير من المبلغ المشطب ومع ذلك فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الالتزام من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.
- ١٤/٣ **الأصول غير المالية:**
- في تاريخ نهاية كل سنة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون والأعمال تحت التنفيذ والأصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر اضمحلال وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل.
 - ولإجراء اختبار اضمحلال لقيمة الأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات أصول - وحدات توليد النقد ويتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المعنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
 - القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها الاستخدامية أيهما أكبر، والقيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب التي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
 - يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية أو الوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمتها الإستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح والخسائر ويتم توزيعها أولاً لتحقيق القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل على حدة.
 - لا يتم عكس الخسارة التي نتجت عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة وبالنسبة للأصول الأخرى يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (الصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥/٣ **ويستلزم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية على البنود التالية باعتبارها أصول**

والالتزامات مالية:

(١/١٥/٣) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (أدوات حقوق ملكية)

(٢/١٥/٣) أصول والتزامات مالية بالتكلفة المستهلكة :

- جميع أرصدة الحسابات المدينة
- العملاء وأوراق القبض
- النقدية وما في حكمها
- الموردون
- جميع أرصدة الحسابات الدائنة الأخرى

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٤- **معييار (٤٨) :**
يستلزم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) بشأن الإيراد من العقود مع العملاء الاعتراف بالإيراد عند أو مع وفاء المنشأة بالتزامات الأداء وذلك بتحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها للعميل ويعد الأصل انه قد تم تحويله عند أو مع حصول العميل على السيطرة على ذلك الأصل ويتم ذلك من خلال عدة خطوات تتضمن - ما يلي :

- أ - **تحديد العقد مع العميل:**
ويعرف العقد بأنه اتفاق بين الطرفين أو أكثر ينشأ حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد معايير يجب الوفاء بها لكل عقد.
- ب - **تحديد التزامات الأداء في العقد:**
ويتمثل الالتزام في وعد بعقد مع عميل لنقل سلعة أو تقديم خدمة للعميل.
- ج - **تحديد سعر المعاملة:**
ويتمثل سعر المعاملة في المبلغ المتوقع حصول الشركة عليه نظير نقل السلع أو أداء الخدمة للعميل.
- د - **توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد:**
ويتم ذلك للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء حيث يتم توزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء والذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.

هـ - **تحقق الإيراد:**
ويتم ذلك عندما أو كلما أوفت المنشأة بالتزامات الأداء، وتفي الشركة بالتزامات الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني وفق الشروط التالية:

- أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل وللشركة حق واجب النفاذ دفعة أو مقابل الأداء المكتمل.
 - قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند الإنشاء أو التحسين.
 - تلقي العميل للمنافع المقدمة وفق أداء الشركة ويستهلكها في ذات الوقت حالما قامت الشركة بالأداء.
- وفي حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه يتم تحقق الإيرادات على مدى زمني يمثل الزمن الذي تم فيه الوفاء بالتزامات الأداء وبخلاف ذلك يتحقق الإيراد عند نقطة من الزمن ، وعندما تستوفي الشركة التزامات الأداء من خلال تسليم البضائع أو تقديم الخدمة فإنها تنشأ أصلاً مبني على العقد على مبلغ مقابل العقد الذي تم الحصول عليه ومقابل الأداء وعندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزامات العقد) وتثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال تدفق منافع اقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق.

١/٤ أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) نطلب:

- استخدام الأحكام التالية (استيفاء التزامات الأداء، تحديد أسعار المعاملة، تحويل السيطرة في العقود مع العملاء).
- توزيع سعر المعاملة للالتزام بالأداء في العقود مع العملاء من خلال استخدام طريقة المدخلات بحيث يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى زمني مما يتطلب إثبات الإيرادات وفق جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء.
- قيام الشركة بتقدير مبلغ المقابل المتغير حال تضمن العقد مبلغ متغير ضمن المقابل المتعهد به، وتقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير باستخدام القيمة المتوقعة أو المبلغ الأكثر احتمالاً.
- تقوم الشركة بتعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(١/١/٤) إيرادات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم إثبات الإيراد المتعلق بتلك الاستثمارات في حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من صدور قرار التوزيع بالجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والتي اعتمدت توزيعات الأرباح (أن وجد).

(٢/١/٤) الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي على أساس الفترة الزمنية .

(٣/١/٤) عوائد الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة:

يتم إثبات الإيراد المتعلق بها بقائمة الدخل على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي (إن وجد).

(٤/١/٤) عوائد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يتم إثبات الإيراد المتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة سواء فيما يخص إعادة التقييم أو أرباح البيع بقائمة الدخل .

(٥/١/٤) المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع التكاليف والمصروفات الأخرى اللازمة لمباشرة أنشطة الشركة بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع وتحميلها على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

(٦/١/٤) الفوائد المدينة:

يتم الاعتراف بالفوائد المدينة بقائمة الدخل باستخدام سعر الفائدة الفعلي ضمن المصروفات التمويلية.

- عقود الإيجار:

يستلزم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار - الآتي:

في حالة كون الشركة مستأجر:

يتم الاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية التأجير.

- عند الاعتراف الأولي:

يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للالتزامات عقد الإيجار والتي تم قياسها أولاً بالقيمة الحالية والمعدلة بمدفوعات التأجير السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية لفك وإزالة الأصل.

- وفي القياس اللاحق:

يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال ويتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدّر لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار .

ويتم القياس الأولي للالتزامات عقود التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار مدفوعة في ذلك التاريخ والخدمات ذات الصلة الثابتة على مدار فترة الإيجار كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي بشكل عام وتستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم وبعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أي من الأحداث التي تتضمن (التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة، تعديلات على عقد الإيجار، إعادة تقييم مدة الإيجار).

عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية والتي تكون بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهر بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود التأجير منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الأرباح والخسائر عند تكبدها.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

في حالة كون الشركة مؤجراً:

توجد خمسة شروط لو تحقق أحداها أو جميعها يكون العقد تمويلياً وإذا لم يتحقق أحداها يكون العقد تشغيلياً وتتمثل هذه الشروط في:

- ملكية الأصل في نهاية المدة تؤول للمستأجر، مدة العقد تغطي عمر الأصل، القيمة الحالية لدفعات الإيجار تقارب القيمة العادلة الأصل ذو طبيعة متخصصة تناسب المستأجر فقط، خيار شراء بمقابل يقارب القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي .
- بالنسبة لعقود التأجير التمويلي يتم الاعتراف ضمن الأصول بقائمة المركز المالي بالقيمة الحالية لمقبوضات عقد التأجير التمويلي وعرضها على أنها مبالغ مساوي لصافي الاستثمار في عقود التأجير ويستخدم معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير لقياس صافي الاستثمار بعقد التأجير ويتم تضمين التكاليف الأولية المباشرة في القياس الأولي لصافي الاستثمار في عقد التأجير وتستهلك على مدة العقد.
- وفي القياس اللاحق: يتم الاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير على أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي الاستثمار في عقد التأجير.
- أما فيما يخص عقود التأجير التشغيلية فيتم الاعتراف بها بقائمة الدخل مباشرة أما بطريقة القسط الثابت أو على أساس منتظم آخر. تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته ويتم تحميل قيمة مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.
- المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للفترة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.
- ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

- لا يوجد تأثير على القوائم المالية للضريبة المؤجلة لتركزها في الخسائر المرحلة والتي سيترتب عليها أصول ضريبية لم يتم الاعتراف بها لعدم توقع تحقيق أرباح مستقبلية يتم من خلالها استهلاك تلك الأصول وذلك في ضوء الوارد بمعيار ضريبة الدخل رقم (٢٤) ، كما أنه لا يوجد تأثير لقيمة الفروق المؤقتة للالتزامات الضريبة المؤجلة للأصول الثابتة حيث أن الإهلاك المحاسبي مساو للإهلاك الضريبي في ضوء الإقرار الضريبي للشركة عن العام المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

نظام التأمينات والمعاشات للعاملين:

- تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته ويتم تحميل قيمة مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٧- ضريبة الدخل:

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للفترة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة الى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

٨- الضريبة المؤجلة:

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

لا يوجد تأثير على القوائم المالية للضريبة المؤجلة لتركزها في الخسائر المرحلة والتي سترتب عليها أصول ضريبية لم يتم الاعتراف بها لعدم توقع تحقيق أرباح مستقبلية يتم من خلالها استهلاك تلك الأصول وذلك في ضوء الوارد بمعيار ضريبة الدخل رقم (٢٤) ، كما أنه لا يوجد تأثير لقيمة الفروق المؤجلة للالتزامات الضريبة المؤجلة للأصول الثابتة حيث ان الإهلاك المحاسبي مساو للإهلاك الضريبي في ضوء الإقرار الضريبي للشركة عن العام المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

٩- نصيب السهم في الأرباح:

يتم حساب نصيب السهم في الأرباح بقسمة أرباح الفترة المتاحة للتوزيع للمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة وفي حالة إصدار أسهم مجانية أو تجزئة الأسهم يتم تعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل هذا الإجراء بنسبة التغير في الأسهم العادية القائمة كما لوكلن هذا الحدث قد تم في بداية أول فترة مالية تم عرضها بالقوائم المالية.

١٠- توزيعات الأرباح:

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي يتم الإعلان عنها بعد اعتمادها من الجمعية العامة العادية للشركة.

١١- القطاعات التشغيلية:

القطاع التشغيلي هو أحد عناصر المنشأة الذي يشارك في أنشطة الأعمال التي يمكن أن تجني منها المنشأة إيرادات وتتكدب بشأنها المصروفات، ويتم مراجعة نتائج القطاعات التشغيلية بشكل منتظم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي للشركة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه ، ويجب أن تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأن هذه القطاعات التشغيلية، وليس بالضرورة أن يكون كل جزء في المنشأة قطاعاً تشغيلياً أو جزءاً من قطاع تشغيلي.

١٢- إدارة المخاطر:

(١/١٢) القيمة العادلة للأدوات المالية:

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالصندوق والودائع لدى البنوك وبعض المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والعملاء وأوراق القبض وشيكات تحت التحصيل ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والموردون وأوراق الدفع والمستحق لمصلحة الضرائب حيث تقوم الشركة بقياس القيمة العادلة لهذه الأدوات للتأكد من كونها تمثل تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة في تاريخ المركز المالي .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(٢/١٢) خطر العملة:

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة في خطر العملات الأجنبية والتمثل في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية، وكذلك إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية وتقوم الشركة بالعمل على الاحتفاظ برصيد معقول من العملات الأجنبية مقابل التزاماتها بالعملات الأجنبية أو من خلال البنوك المتعامل معها وذلك لتلافيا لأثر هذا الخطر.

(٣/١٢) خطر السيولة:

يتمثل خطر السيولة في عدم توافر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية، وتقوم الشركة بشكل يومي بمراجعة الأرصدة البنكية للوفاء بالالتزامات المالية وفقا لجداول السداد المتوقعة على مدي قصير ومتوسط وطويل الأجل أو الارتباط مع النول اعتمادا على قوة المركز المالي للشركة .

(٤/١٢) خطر الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مدينو الشركة وتقوم الشركة بتوزيع العملاء على قطاعات متنوعة مع وجود رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة مع إجراء تقييم دقيق لأخطار الائتمان.

(٥/١٢) خطر أسعار الفائدة:

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة للبنوك التي تتمثل في أرصدة القروض ، أما فيما يخص الفوائد الدائنة المتعلقة بالودائع وللمحد من مخاطرها فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الأسعار السائدة للفائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر هذه الفوائد.

(٦/١٢) خطر السوق:

يتمثل في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو مدة ملكيتها من الأدوات المالية ، وتقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر للتحكم فيها لتكون في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

(٧/١٢) إدارة رأس المال:

أن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ومقابلة التطورات المستقبلية للنشاط وتعظيم العائد المحقق من التشغيل، ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين ، كما يراقب مجلس إدارة الشركة كمستوى توزيعات الأرباح للسادة المساهمين ويسعى إلى الحفاظ على مركز رأس مال سليم لتحقيق أعلى معدل عائد ولا توجد إي تغيرات في إستراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام ، كما لا توجد أي متطلبات او قيود خارجية على الشركة فيما يتعلق بإدارتها لرأس المال .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

١٣- المخصصات:
تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام .

(١/١٣) المطالبات القانونية:
يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول علي الاستثمارات القانونية الملائمة

(٢/١٣) المخصصات الاخرى:
يتم الاعتراف بالمخصصات الاخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف .

١٤- أرقام المقارنة:
يتم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لكي تتماشى مع التبويب الحالي للقوائم المالية .

١٥- المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة :
تتمثل الاطراف ذوي العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ بين المنشأة وبين شركاتها التابعة او الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة وذلك بالإضافة إلي العلاقة التي تنشأ بين الشركة وبين الاعضاء الاساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة او هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوي علي اتخاذ القرارات بشكل مباشر او غير مباشر ، وتطلق المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة علي جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين الأطراف والتي يجب أن تتم علي ذات الأسس مع الاطراف غير ذوي العلاقة .

١٦- قائمة التدفقات النقدية :
يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة .
ولإغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية وما في حكمها والأرصدة النقدية والودائع لأجل لمدة تزيد عن ٣ شهور وأذون الخزانة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور .

١٧- إصدارات جديدة وتعديلات علي معايير المحاسبة المصرية:
بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية ، وبتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٢٧) لسنة ٢٠٢٤ بإضافة معيار محاسبي برقم (٥١) بشأن القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ الثابت "الأصول واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة."	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة . وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية ، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء." - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية المستقلة - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ٢- تماشيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و ٨٠ (ج) و ٨٠(د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. للازم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة. قد تختار الشركة أن تقيس بنداً من بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات وان تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة	لا يوجد تأثير على القوائم المالية	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ وذلك بأثر رجعى ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي ، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول وبناء على ذلك فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك باثر رجعي ، مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفته خبراء متخصصين في التقييم والتثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج أعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ وذلك باثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	- إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣ ، حيث تم تعديل الفقرات (١ - ٥) ، و(٨) و (٢ ٤) ، و (٤ ٤) وأضافه الفقرات (١٥) (هـ) و (٦٣) ، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة ، (وعدل طبقا لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها") .	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول وبناء على ذلك فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية المالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها " . - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"	لا ينطبق علي القوائم المالية للشركة .	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤ وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق ، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ الاستثمار العقاري "	إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤ ، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب إثبات الربح أو الخسارة الفاشئة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر مرة واحدة في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفترتين (١٣٥) و (٣٥ب) من المعيار.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة
معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة الدورية	إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم تم. (١٧) "القوائم المالية المستقلة الدورية " في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تفسير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة ، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك	تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معياري المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم استيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للاستبدال.	لا يوجد تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة	تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك. * عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي. عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة المتراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولي.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
			• تم وضع خيارا اضافيا موقتاً يسمح للمنشأة التي لديها التزامات قائمة بالعملة الاجنبية في تأريخ تعديل سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير مقتناه قبل تاريخ تعديل سعر الصرف ولا زالت موجودة وتعمل بالمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة الى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية يوم ٦/٢/٢٠٢٤ أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية اذا كان سابقا باستخدام سعر الصرف المستخدم في تلك التواريخ تكلفة هذه الاصول. كما تصحح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة ارصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية القائمة في نفس التاريخ ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Carbon Credits): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التـم تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية والدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Carbon Voluntary Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعايير المحاسبية الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة .	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الآثار المالية المترتبة من تطبيق التفسير المحاسبي على القوائم المالية للشركة .	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ وسمح بالتطبيق المبكر.
معايير المحاسبة المصري رقم (٥٩) بشأن القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط	يطبق هذا المعيار على القوائم المالية بما في ذلك القوائم المالية المستقلة والمنفردة، لأي منشأة تكون عملة القيد الخاصة بها في اقتصاد ذي تضخم مفرط كما يطبق هذا المعيار على أي مجموعة لديها عملية اجنبية في اقتصاد ذي تضخم مفرط	لا يوجد تأثير على القوائم المالية	يسري تطبيق هذا المعيار اعتباراً من تاريخ صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها عندما تكون عملة القيد هي العملة المحلية

الشركة المصرية الكوييتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
 أيضا حات التخصة للقوائم المالية
 من الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(٣) الاصول القابضة

البيان	تكلفة الاصول في ٢٠٢٥/١/١	إضافات الفترة	الاستقطاعات الفترة	تكلفة الاصول في ٢٠٢٥/٣/٣١	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٥/١/١	إهلاك الفترة	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٥/٣/٣١	صافي قيمة الاصل في ٢٠٢٥/٣/٣١
مباني وعقارات	٩,٢٤١,٧٨٠	٢١,٢٨٨,٢٣٧	٩,٢٤١,٧٨٠	٢١,٢٨٨,٢٣٧	٢,٧٦٩,٧١١	٤٥,٥٧٦	٢,٨١٥,٢٨٧	٢١,٢٨٨,٢٣٧
ديكرات وتجهيزات	١,٧٠٩,٥٠٩	٠	٠	١,٧٠٩,٥٠٩	٩٥٥,١٨٧	٣٢,٢٩٤	٩٨٧,٤٨١	٧٢٢,٠٢٨
اصال كبرياء وشيكات وخلافة	٢,٢٦٨,٣٢٧	٥٢١,٥٠٠	٢٧٧,٧٣١	٢,٥١٦,١٣٦	٢,٠٢٥,١٦٨	١٧,٠٣٨	١,٧٦٤,٤٧٦	٧٤٧,٦٦١
آلات و محلات	٥,٦٤٦,٢٧٠	٥,٥٠٨,٥٠٠	١,٧٨٥,٠٩٥	٩,٣٦٩,٦٧٥	٥,٦٤٦,٢٧٠	٠	١,٧٨٥,٠٩٥	٥,٥٠٨,٥٠٠
اجهزة كهربائية ولاجات	٦,٨٩٣,٢٤٧	١٠,٢١٨,٥٠٠	٣,٧٠١,٢٠١	١٣,٨١٢,٩٤٨	٦,٥٢٦,٣٩٢	٢٥,٧٤٣	٢,٨٥٠,٩٣٤	١٠,٥٥٩,٦١٢
وسائل نقل وانتقال	٧١٠,٩٩٦	١,٣٤٠,٠٠٠	٦٩٩,١٤٤	١,٣٥١,٨٥٢	٦٧٠,١٢٤	٢٩,٠٢٠	٠	١,٣٥١,٨٥٢
أثاث ومعدات مكاتب	٦٠٥,٧٤٦	٤٢٢,٣٠٠	٩٠,٨٦٩	٩٤٧,١٧٧	١٠٠,٥٤٢	٦٦٦	٥١,٣٣٩	٤٣٦,٨٣٨
الاجمالي	٢٧٠,٧٥,٩١٥	٣٩,٣٠٩,٠٣٧	١٥,٧٩٥,٨٢٠	٥٠,٥٨٩,١٣٢	١٩,١٩٣,٣٩٤	١٥٠,٣٣٧	٩,٩٧٤,٤٠٤	٤٠,٦١٤,٧٢٨

* لا يوجد أي رهونات أو قيود علي ملكية الشركة لتلك الاصول

* جميع اصرل والات ومعدات المصنع لا تعمل بالانتاج (المصنع متوقف)

* تم اعادة تقييم القابضة من قبل شركة مصر للادارة والتنمية الهندسية (ايند) ش.م.م والمقيدة بسجل خراء اعادة تقييم الاصول (شخص اعتباري) تحت رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٤

(٤) اصول حق الانتفاع		
أ		بيان الاصل واهلاكه
		يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٤٣٢٢٩٢	٨٤٠٠٠٠٠	قيمة الاصل أول المدة
		يخصم :
(٢٩٩٤٣٣٥)	(٢٥٢٥٨٣٥)	مجمع اهلاك أول المدة
(١٧٤٨٨٩)	(١٨٠٤٩٣)	اهلاكات الفترة
٥٢٦٣٠٦٨	٥٦٩٣٦٧٢	صافي قيمة اصل حق انتفاع الايجار اخر المدة
ب		التزامات العقد :
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٤٣٢٢٩٢	٨٤٠٠٠٠٠	اجمالي قيمة العقد
(٣٥١٢٢٣٧)	(٣٢٢٥٣٨٦)	المسدد من اصل المبلغ
٤٩٢٠٠٥٥	٥١٧٤٦١٤	الصافي المستحق من اصل المبلغ

* ٢٠٢٤

أصول حق انتفاع الايجار

بلغ رصيد حق انتفاع في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٥٦٩٣٦٧٢ جنيهاً مصرياً ويتمثل هذا البند فيما يلي :
هو عبارة عن حق انتفاع لقطعة الارض البالغ مساحتها ٥٣٧٣ متر مربع الكائن بجمعية احمد عرابي لاستصلاح الاراضي بطريق مصر الاسماعيلية الصحراوي خط (٥) شمال شمن القطعة رقم (٧٠٦) والمقام عليها المصنع لمدة ثلاثون عاماً تبدأ من ٢٠١٠/١/١ وتنتهي في ٢٠٣٩/١٢/٣١ طبقاً لعقود المعاوضة المبرمة لذلك والمؤرخة في ٢٠١٠/١/٢ و ٢٠١٢/١/٢ - وكما اعتمدتها الجمعيات العامة العادية للشركة كما يلي :

الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠١٠/٧/٦

الموافقة بالاجماع علي اعتماد عقد المعاوضة المبرم بين الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (ش.م.م) والسيد / عبد الرحيم محمود عبد الرحيم تمام والمتمثل في حق انتفاع الارض المقام عليها المصنع والكائنة في جمعية احمد عرابي طريق مصر الاسماعيلية الصحراوي الكيلو ٣٥ خط ٥ شمال قطعة ٧٠٦ القاهرة وذلك لمدة عشرين عام تبدأ من ٢٠١٠/١/١ وتنتهي في ٢٠٢٩/١٢/٣١ علي ان تسدد خلال ثلاث سنوات بقيمة ٣٦٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً .

الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠٢١/١١/١٩

الموافقة بالاجماع علي اعتماد عقد المعاوضة المبرم بين الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (ش.م.م) والسيد / عبد الرحيم محمود عبد الرحيم تمام والمتمثل في ملحق حق انتفاع الارض المقام عليها المصنع وذلك لمدة عشرة سنوات اخري تبدأ من ٢٠٣٠/١/١ وتنتهي في ٢٠٣٩/١٢/٣١ علي ان تسدد خلال ثلاث سنوات بقيمة ٤٨٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً بإجمالي قيمة ٨٤٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً

حصل مجلس الادارة علي موافقة من المساهم الرئيسي المستحق له اقساط حق الانتفاع في تأجيل جميع تلك الاقساط لتبدأ عمليات السداد اعتباراً من يناير ٢٠١٧ بنفس شروط السداد السابقة استجابة منه لطلب الشركة نظراً لحالة الركود والكساد التي يشهدها السوق في الوقت الحالي وحالة الركود السياحي والتي أثرت جميعها بالسلب علي نشاط الشركة في حينه .

عقد الايجار :

يتمثل في عقد فرع الرحاب والموقع عن الفترة من ٢٠٢٣/١١/١ حتي ٢٠٢٥/١٠/٣١ بإيجار شهري يبلغ ٦٠٠٠٠ جنيهاً تم تطبيق متطلبات معيار ٤٩ علي اصول حق الانتفاع والايجار وكذلك التزامات العقد (حق الانتفاع - عقد الايجار)

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(٥) المخزون

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٢١٦٢٣	١١٧٠٣٨	مخزون انتاج تام
١٦٠٨٣٧	١٦٠٨٣٧	مواد تعبئة وتغليف
<u>٢٨٢٤٦٠</u>	<u>٢٧٧٨٧٥</u>	

(٦) عملاء واوراق قبض

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٨١٣٨	٥٨١٣٨	عملاء توريدات
		يخصم :
(٥٨١٣٨)	(٥٨١٣٨)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٠</u>	<u>٠</u>	

(٧) مدينون وارصدة مدينة اخرى

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٨٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	تأمينات لدي الغير
١٩٣٢٩	١٩٣٢٩	عهد عاملين
١٨٣٣٣	١٨٣٣٣	مدينون متنوعون
١٠٧١٠٦٣	١٠٧١٠٦٣	ضرائب مخصومة من المنبع
		يخصم :
(٣٧٦٦٣)	٠	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٤٥١٠٦٣</u>	<u>١٤٨٨٧٢٥</u>	

(٨) النقدية بالصندوق ولدى البنوك

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٠	١٥٠٠	نقدية بالصندوق
<u>٠</u>	<u>١٥٠٠</u>	

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(٩) رأس المال

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عبد الرحيم محمود عبد الرحيم تمام
٠	٥٩٩٩٩٨٧	امير عبد الرحيم محمود تمام
٦٦٢٤٩٩٤	٤٠٠٠٠٠٠	عمرو عبد الرحيم محمود تمام
٦٥٢٤٩٩٥	٤٠٠٠٠٠٠	أميرة السيد عبد المنعم الصنافيري
٣٩٩٤٠٤٨	٣٨٠٣٨٥٢	اخرى
٢٨٥٥٩٦٣	٢١٩٦١٦١	
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	

(١٠) بنوك سحب على المكشوف

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	البنك العربي الافريقي - جم
٥٢٨٥٢	٠	
٥٢٨٥٢	٠	

(١١) موردون واوراق دفع

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	موردون
٤٩٤٢٢٩٠	٤٧٧٧٧٠٢	
٤٩٤٢٢٩٠	٤٧٧٧٧٠٢	

(١٢) دائنو مصلحة الضرائب

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	كسب عمل
١٥٦٤٦٤	١٥٦٤٦٤	ضرائب ارباح تجارية وصناعية
٥٠٢٦٣٧	٥٠٢٦٣٧	
٦٥٩١٠١	٦٥٩١٠١	

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات الختمة للقوائم المالية

عن الفترة المالية الختمة في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(١٣) دائون وارصدة دائنة أخرى

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٢٤٠٧٩٧	٢٤٠٧٩٧	هيئة التأمينات الاجتماعية
٣١٤٧١٤	٣١٤٧١٤	* مصروفات مستحقة
٦٤٢٥	٦٤٢٥	امانات - رواتب
٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠	الهيئة العامة للرقابة المالية
٧٤٧٩٧	٨١٠٦٤	الهيئة العامة للتأمين الصحي - المساهمة التكافلية
٢٠٢٨٠	٢٠٢٨٠	صندوق العاملين
٥٠٠٠	٥٠٠٠	تأمينات للغير
٧٢٠٠١٤	٧٢٦٢٨١	

* مصروفات مستحقة

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٣٤٩٣	٣٤٩٣	مياة المصنع والمنافذ
١٠٥٦٥٠	١٠٥٦٥٠	رسوم واشتراكات وترخيص
٦٢٣٩	٦٢٣٩	تليفون
١٩٩٣٣٢	١٩٩٣٣٢	مرتبات مستحقة
٣١٤٧١٤	٣١٤٧١٤	

(١٤) الإيرادات

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٦١٤٠٦	٠	مبيعات ماشية
٣٤٣٦	٠	مبيعات التوريدات
٤٨٠٦٥٨٢	٢٥٠٦٥٨٨	مبيعات الفروع
(٢٧٧٩٥)	٠	خصم مسموح به
٤٨٤٣٦٢٩	٢٥٠٦٥٨٨	

(١٥) تكلفة الحصول على الإيراد

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٤١٨٩٤٢٧	١٩٨١٠٩٦	تكاليف تشغيل
١٢١١٥٨٥	٢٩٠٧٨٦	مصروفات تشغيل
٥٤٠١٠١٢	٢٢٧١٨٨٢	

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات الختمة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(١٦) مصروفات إدارية وعمومية

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
١٩٠٤٧٨	٦٧٨١١	أجور ومرتببات وما في حكمها
٦٦٦٩	.	تأمينات اجتماعية
.	٣٦٨٩٨	كهرباء وغاز ومياه
١٥٤٨٠	.	مصروفات سيارات
١٧٢٢٩٩	١٢١٢٣	رسوم واشتراكات وتليفونات
٢٤٠٠	.	إكراميات
١٩٤٣	١٠٥٠	مصروفات بنكية
١٣٣٢٣	.	أخرى
٤٠٢٥٩٢	١١٧٨٨٢	

(١٧) مصروفات تمويلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
٧٠١١٠	٤٧٨٣٩	فوائد مدينة (بنكية)
٧٠١١٠	٤٧٨٣٩	

(١٨) أصول ضريبية مؤجلة

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	١٠٥٠,٠٠	
.	٤٩٦١١١٠	خسائر ضريبية عن عام ٢٠٢١ طبقا للوراد باقرار ٢٠٢٤
.	٤٠٤١٠٧٤	خسائر ضريبية عن عام ٢٠٢٤
.	٩٠٠٢١٨٤	الإجمالي
.	٢٠٢٥٤٩١	أصل الضريبة المؤجلة
.	(٧٣٩٨٥٧٢)	التزامات ضريبية مؤجلة
.	(٥٣٧٣٠٨١)	

(١٩) نصيب السهم في أرباح / (خسائر) الفترة

يتمثل الرصيد الظاهر بالمركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
(١٢٢٥١٥٠)	(٢٦٠٦٤٣٦)	صافي ربح / (خسارة) الفترة
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	عدد الاسهم
(٠,٠٦)	٠,١٣٠٣	

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

١٩- الموقف الضريبي :

في ضوء شهادة من المستشار الضريبي للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠ ، ٢٠٢٥/٤/١٢

الموقف العام للشركة :

- ١- تأسست الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة ، شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٩ مكتب توثيق الشركات وتم قيدها بالسجل التجاري بالقاهرة برقم ٣٦٢ في ١٩٩٨/٣/٣٠ وتم نشر عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي بصحيفة الشركات بالنشرة رقم ٧٣٦ مايو ١٩٩٨ .
- ٢- الشركة لها ملف ضريبي بمأمورية ضرائب الشركات المساهمة تحت رقم ٥/٩٣٧/١٩٩ ورقم البطاقة الضريبية والتسجيل الضريبي ١٤٢-١٥١-٢٠٠ .
- ٣- الشركة منتظمة في تسليم الاقرارات الضريبية والسنوية وأخرها الاقرار الضريبي عن عام ٢٠٢٣ .
- ٤- الشركة تسدد الاشتراكات الشهرية للتأمينات الاجتماعية بصفة منتظمة .
- ٥- الشركة لا توجد عليها أية التزامات تجاه مصلحة الجمارك المصرية بوزارة المالية .

أ) ضرائب شركات الأموال :

- تم فحص الشركة من جانب مأمورية ضرائب الشركات المساهمة المختصة من بداية النشاط في عام ١٩٩٨ وحتى ١٩٩٩ وتم انهاء اللجنة الداخلية الخاصة بتلك الفترة حيث تم اعتماد الاعفاء الضريبي علي النشاط المعفي وسداد وتسوية الضرائب المستحقة علي الجزء الخاضع .
- الفترة الضريبية عام ٢٠٠٠ تم تسوية النزاع مع مصلحة الضرائب المصرية - مأمورية الضرائب المختصة وسداد جميع المستحقات .
- الفترة الضريبية عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٤ تم فحصها خلال العام المالي المنقضي وتم اعتماد الاعفاء الضريبي عند فحص تلك الفترة من قبل مأمورية الضرائب المختصة بعد الفحص المستندي .
- الفترة الضريبية عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨ تم فحصها وإنهاء اللجنة الداخلية الخاصة بها باعتماد الاعفاء الضريبي عن تلك الفترة
- الفترة الضريبية عام ٢٠٠٩ تم فحصها وعمل اللجان الداخلية بالموافقة علي ما انتهت اليه اعمال الفحص والنتائج النهائية للجنة الداخلية المختصة وتم الربط بنماذج (٣ & ٤ ض) برقم ٢٦٥٩ في ٢٠١٥/٢/٥ (موافقة لجنة داخلية) .
- الفترة الضريبية عام ٢٠١٠ تم تقديم مذكرة دفاع مقدمة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥ في الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٢١ وصدر القرار بإعادة الملف للمأمورية للفحص المستندي .
- الفترة الضريبية عام ٢٠١١ صدر قرار لجنة الطعن في ٢٠٢٣/٥/٢٤ باستحقاق ضريبة قدرها ٤٨٧٤٠٠,٠٠ جنيه مصري .
- الفترة الضريبية عام ٢٠١٢ لم ترد بالعينة .
- الفترة الضريبية عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٧ وردت نماذج ١٧ ض وتم الاعتراض عليها في المواعيد القانونية ولم يتم الفحص حتى تاريخه .
- الفترة الضريبية عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ولم تقم المأمورية المختصة بالفحص المستندي حتى تاريخه أو ارسال أي نماذج خاصة بتلك الفترة .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(ب) ضريبة كسب العمل :

- تم فحص الشركة عن ضريبة كسب العمل (المرتبات) من جانب مأمورية الضرائب المختصة من بداية نشاطها في ١٩٩٩/١٩٩٨ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ وتم التوقيع علي مذكرة الفحص بالموافقة وتم سداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك الفترات ولم يتم الفحص للفترات اللاحقة لذلك .

(ج) ضريبة الدمغة :

- تم فحص الشركة من بداية التأسيس وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم سداد كافة الضرائب المستحقة حتى هذا التاريخ وجاري استكمال فحص الفترات اللاحقة مع مأمورية الضرائب المختصة .

(د) الضريبة علي القيمة المضافة :

- الشركة طبقا لنشاطها معفاة من الخضوع للضريبة علي القيمة المضافة في ضوء قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ (قانون الضريبة علي القيمة المضافة) .

وبناء علي ما سبق يتم تكوين مخصص لمواجهة الضرائب المحتملة عن السنوات الواردة بعالية يكون إجمالي المخصص وبعد خصم الرصيد المسدد تحت حساب الضريبة (خصم المنبع) كما يلي :

$$٣٧٢٨٩٦٠ + ٤٧٥٦٤٥ - ١٠٧١٠٦٠ = ٢٦٣٣٥٤٥ \text{ جنيهاً مصرية}$$

فقط (اثنان مليون وستمائة وثلاثة وثلاثون الف وخمسمائة وخمسة وأربعون جنيهاً مصرية لا غير) .

٢٠- الحوقف القانوني:

لا توجد قضايا مرفوعة ذات أهمية نسبية يترتب عليها التزامات على الشركة .

٢١- قرض الشركة ::

- في اغسطس عام ٢٠٢١ تم الحصول علي قرض تمويلي للشركة من البنك العربي الافريقي بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً .
- يتم السداد علي أقساط شهرية بدأت بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٢١ بأقساط متغيرة وآخر قسط يستحق في ٣ سبتمبر ٢٠٢٦ (مدة ٥ سنوات)
- تم منح القرض بالضمان الشخصي من رئيس مجلس الادارة في حينه المرحوم / عبد الرحيم محمود تمام ودون رهن أي أصول تخص الشركة .

٢٢- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك وأرصدة الدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى . ويتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة في التغير المحتمل في أسعار الفائدة وأثرها على الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية والمتمثلة في الفوائد والعمولات على أرصدة القروض و السلفيات ومصادر التمويل الأخرى والتي قد يكون لها أثراً عكسياً على نتائج الأعمال وتقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

خطر أسعار الصرف :

يتمثل خطر العملات الأجنبية في تقلبات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد التزامات بعملات أجنبية. وكما هو وارد بالإيضاحات المتممة فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ الميزانية.

خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدود نظراً لأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة وقد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمه.

خطر السيولة :

يتمثل خطر السيولة في مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالي بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة . وتقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية وتقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

القيمة العادلة للأدوات المالية :

-٢٢-

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم اصول والتزامات الشركة الواردة بالإيضاحات المتممة فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .

خطر السوق:

يتمثل خطر السوق في التغيرات في الاسعار والتي تنشأ من التغير في اسعار الصرف والفوائد و اسعار الاوراق المالية التي قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

خطر الاستثمار:

يتمثل الاستثمار في الانخفاض المحتمل في العوائد والتوزيعات المحتملة والمتوقعة من الشركات المستثمر في رؤوس أموالها وإمكانية إعادة الاستثمار في أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبياً وذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب في محفظة الأوراق المالية في كافة القطاعات الاستثمارية القائمة و المحتملة ، وتقوم الشركة بإتباع سياسة في إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد والإيرادات والأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء وإعادة البيع وكذلك البيع وإعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع في الاستثمار في القطاعات الاستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبياً .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

- ٢٤- **المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :**
- تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والذي تتعامل معها الشركة على نفس الأسس التي تتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأحداث المعتادة وكذا السياسات واللوائح المطبقة بالشركة ولا توجد معاملات تمت خلال الفترة مع الأطراف ذات العلاقة. لا يوجد تعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة
- ٢٥- **الأحداث الجارية الهامة :**
- شهد النصف الثاني من شهر مارس بداية انتشار جائحة كورونا في مصر وقد أعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبقة لمكافحة عدوى الفيروس وانتشاره ، وقد قامت ادارة الشركة بتحديد اهدافها لهذه الفترة في المحافظة على العاملين وتأمينهم من مخاطر كورونا مع استمرار العمل والبيع باتخاذ الاجراءات الاحترازية لتجفيف المخاطر على فرق العمل ولضمان تلبية متطلبات الاسواق المختلفة لمنتجات الشركة.
- ادى تباطؤ العديد من اقتصاديات الدول الكبرى في الفترة الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، واضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن - بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول ومنها اقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبي من السياحة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار بصفة عامة.
- تلك الزيادة في الأسعار العالمية شكلت ضغطاً إضافياً على العملة المحلية (الجنيه المصري) مما استوجب تدخل البنك المركزي برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢ وقد نتج عن هذا التحريك انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨٪.
- قد يكون لتلك الأحداث آثار على نشاط الشركة وقوائمها المالية (مركزها المالي و نتائج اعمالها و تدفقاتها النقدية) في المستقبل ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق في الوقت الحالي.
- في يناير ٢٠٢٥ توفي رئيس مجلس الادارة والمساهم الرئيسي السيد المرحوم / عبد الرحيم محمود تمام .
- عقد مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠ وتم إعادة تشكيل المجلس ، وتعيين السيد / أمير عبد الرحيم محمود تمام رئيس مجلس إدارة وعضو منتدب .
- بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٥ صدر قرار من الهيئة العامة للرقابة المالية بإيقاف التعامل علي أسهم الشركة لحين موافاة الهيئة بمحضر مجلس إدارة الشركة معتمداً من الجهة الادارية المختصة متضمناً إقرار وتعهد المجلس بالالتزام بما يلي :
- ١- موافاة الهيئة بالقوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بعد إعادة تصورها وفقاً لمعايير الحاسبة المصرية مرفقاً بها تقرير نظيف من مراقب حسابات الشركة وذلك بحد اقصى ٢٠٢٥/٤/٣٠ .
- ٢- بوضع نظام مالي ومحاسبي وتفعيل اجراءات الرقابة الداخلية بالشركة وكذلك امساك الشركة للدفاتر وفقاً للمتطلبات القانونية مرفقاً بها تقرير من مراقب حسابات الشركة بما يفيد ذلك بحد اقصى ٢٠٢٥/٤/٣٠ .
- ٣- بوضع خطة إعادة تشغيل المصنع موضعاً بها اجراءات بدء التشغيل وممارسة النشاط الفعلي ، وكذلك الاجراءات الفعلية لتوفير التمويل اللازم لممارسة النشاط محدد بها التوقيعات الزمنية للعرض علي لجنة القيد بالبورصة المصرية وذلك بحد اقصى ٢٠٢٥/٤/٣٠ وذلك لأعمال شئونها في تقييم الخطة ودون الاخلال بسلطة البورصة المصرية في تطبيق المادة (٥٣) من قواعد القيد والشطب .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

وذلك دون الاخلال بحق الهيئة في اتخاذ كافة الاجراءات الرقابية حيال ما قد تمثله تلك الوقائع من مخالفات وفقاً لحكم المادة السادسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ الصادر بتنظيم الرقابة علي الاسواق والأدوات غير المصرفية .

بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٣ قررت إدارة البورصة اعادة التعامل علي أسهم الشركة وذلك بعد اجتماع مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠ والتعهد بالاتي :

قرر مجلس الادارة بالإجماع التعهد بالالتزام بتنفيذ جميع ما جاء بكتاب الهيئة العامة للرقابة المالية والمتمثلة في :

١- موافاة الهيئة بالقوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بعد اعادة تصويرها وفقاً لمعايير الحاسبة المصرية مرفقاً بها تقرير نظيف من مراقب حسابات الشركة وذلك بحد اقصى ٢٠٢٥/٤/٣٠ .

٢- وضع نظام مالي ومحاسبي وتفعيل اجراءات الرقابة الداخلية بالشركة وكذلك امساك الشركة للدفاتر وفقاً للمتطلبات القانونية مرفقاً بها تقرير من مراقب حسابات الشركة بما يفيد ذلك بحد اقصى ٢٠٢٥/٤/٣٠ .

٣- وضع خطة اعادة تشغيل المصنع موضحاً بها اجراءات بدء التشغيل وممارسة النشاط الفعلي ، وكذلك الاجراءات الفعلية لتوفير التمويل اللازم لممارسة النشاط محدد بها التوقيتات الزمنية .

- قامت الشركة بإعداد مشروع خطة مستقبلية فنية ومالية بهدف توفير سيولة نقدية من المساهمين الرئيسيين (تمويل ذاتي) وذلك لتوفير التمويل اللازم لتوفير آلات ومعدات جديدة وخامات لإعادة تشغيل المصنع مع توفير الموارد البشرية اللازمة للتشغيل والتسويق

- عرض مشروع الخطة علي مجلس الادارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦ ، وسيتم عرضة علي أول جمعية عامة غير عادية والمقرر عقدها في ٢٠٢٥/٥/٣٠ .

- بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٢ صدر بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (ش . م . م) بالإشارة الي بيان الهيئة الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٥ والمتضمن استمرار ايقاف التعامل علي أسهم الشركة لحين التزامها باستيفاء ملاحظان الهيئة علي النحو الوارد تفصيلاً بالبيان المشار اليه .

وحيث أنه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠ قرر مجلس إدارة الشركة بالإجماع التعهد بالالتزام بتنفيذ كافة المتطلبات التي تضمنها بيان الهيئة وذلك في موعد غايته ٢٠٢٥/٤/٣٠ ، كما أفصحت الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٠ عن محضر مجلس إدارة الشركة المصدق عليه من الجهة الادارية المختصة في ٢٠٢٥/٤/٩ .

وبتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٧ تلقت الهيئة كتاب الشركة متضمناً المستندات التي سبق وأن أقر مجلس إدارة الشركة الالتزام بتقديمها الي الهيئة خلال الاجل المشار اليه ، هذا وبفحص الهيئة لتلك المستندات - اتضح ما يلي :

١- أن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ المقدمة من الشركة تضمنت تقرير مراقب الحسابات موضحاً به بعض التحفظات والتي تمثلت في :

- عدم الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ (الادوات المالية) في شأن اعداد نماذج الاعمال وتحديد اسس ومنهجيات تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع بنود الادوات المالية .

- عدم استكمال تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود الايجار) وذلك للمحلات المؤجرة في مدينة الرحاب ومدينة نصر وكذا عدم اعداد الحساب لعقد حق الانتفاع وامتداد في ضوء متطلبات المعيار المشار اليه .

الشركة المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

- ٢- عدم التزام الشركة بتقديم اقرار من مراقب حساباتها يفيد وجود نظام مالي ومحاسبي وتفعيل اجراءات الرقابة الداخلية بالشركة .
- ٣- تقديم الشركة خطة لإعادة تشغيل المصنع غير مطابقة للقوائم المالية التاريخية وغير مدعمة بالمستندات المؤيدة للافتراضات المالية والفنية الواردة بالخطة المستقبلية فضلاً عن قيام لجنة القيد بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٩ بمطالبة الشركة لإعادة ارسال خطة اعادة تشغيل المصنع طبقاً للمعايير الفنية والمالية والمهنية في ضوء ما تضمنه كتاب البورصة الوارد للهيئة في ٢٠٢٥/٥/٤ من أن الدراسة المقدمة من الشركة الخاصة بخطة اعادة تشغيل المصنع والإجراءات الفعلية لتوفر التمويل اللازم لممارسة النشاط تضمنت ملاحظات فنية جوهرية وتوسعاً في اغراض الشركة دون سند قانوني مع عدم بيان مدي معقولية الافتراضات التي بنيت عليها الدراسة .
- وبناء علي ما تقدم وفي ضوء عدم قيام الشركة باتخاذ اجراءات تصحيحه جديده لمعالجة ملاحظات الهيئة بما لا يتفق وأحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق راس المال وعلي الاخص المادتين (٦ ، ٦٥) .

وحرصاً من الهيئة علي مصالح المتعاملين وحماية حقوق المساهمين - فقد تقرير ما يلي :

- ١- اتخاذ الاجراءات القانونية حيال ما تمثله تلك الوقائع من مخالفات وفقاً لحكم المادة السادسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون تنظيم الرقابة علي الاسواق والأدوات المالية غير المصرفية .
- ٢- أن يتم الافصاح عن كافة المستندات المقدمة من الشركة رداً علي بيان الهيئة في ٢٠٢٥/٢/٢٥ وعلي الاخص القوائم المالية عن السنة المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ اعتباراً من جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٥/١٢ .
- ٣- رفع ايقاف التداول علي اسهم الشركة علي أن تحدد البورصة موعد اعادة التداول عليها بعد عرض الامر علي لجنة القيد لأعمال شؤونها في ضوء المادة (٥٣) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية والمادة (٧٣) من الاجراءات التنفيذية لها .

رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد الخيم مكي
أ / أمير عبد الرحيم تمام

المدير المالي
نور احمد كامل
أ / نجلاء احمد كامل

